

Distr.: General
30 January 2014
Arabic
Original: English



تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو

أولا - مقدمة وأولويات البعثة

١ - يقدم هذا التقرير عملاً بقرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩)، الذي قرر المجلس بموجبه إنشاء بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، وطلب إليّ أن أقدم على فترات منتظمة تقارير بشأن تنفيذ ولاية البعثة. ويغطي التقرير ما اضطلعت به البعثة من أنشطة وما استجد من تطورات بهذا الخصوص خلال الفترة من ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣ إلى ٢٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤.

٢ - وما زالت أولويات البعثة تتمثل في تعزيز الأمن والاستقرار واحترام حقوق الإنسان في كوسوفو والمنطقة. وفي إطار سعي البعثة لتحقيق أهدافها، تواصل تفاعلها البناء مع بريشتينا وبلغراد، ومع الطوائف الموجودة في كوسوفو، ومع الجهات الفاعلة الإقليمية والدولية. وما زالت منظمة الأمن والتعاون في أوروبا والقوة الأمنية الدولية في كوسوفو (قوة كوسوفو) مستمرتين في القيام بدوريهما بموجب قرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩). وما زال لبعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون وجود في كوسوفو، تماشياً مع بيان رئيس مجلس الأمن المؤرخ ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ (S/PRST/2008/44) وتقرير المؤرخ ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ (S/2008/692). وما زالت وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها تعمل مع البعثة عن كثب.

ثانياً - التطورات السياسية الرئيسية

٣ - بفضل الاتفاقات التاريخية التي تم التوصل إليها بين بريشتينا وبلغراد بتيسير من الاتحاد الأوروبي، شهد عام ٢٠١٣ تغيرات كبرى وتقدماً سياسياً كبيراً فيما يتعلق بكوسوفو. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصل الطرفان اتخاذ إجراءات هامة على صعيد تنفيذ



الرجاء إعادة استعمال الورق

040214 030214 14-21500 (A)



”الاتفاق الأول على المبادئ المنظمة لتطبيع العلاقات“ المبرم في ١٩ نيسان/أبريل.

٤ - وفي ٣ تشرين الثاني/نوفمبر، أجريت في كوسوفو انتخابات للعمد والمجالس البلدية. واشتمل هذا، وفقا لاتفاق ١٩ نيسان/أبريل، على إجراء الانتخابات في بلديات شمال كوسوفو الأربع (ليبوسافيتش، وشمال ميتروفيتسا، وزويين بوتوك، وزفيتشان).

٥ - وأجريت الانتخابات بصورة سلمية إلى حد كبير في مختلف أنحاء كوسوفو تحت مظلة إطار تشريعي واحد، مع إفادة نسبة كبيرة من البلديات بأن معدلات إقبال الناخبين فاقت الانتخابات السابقة التي أجريت في عام ٢٠٠٩ بفارق كبير. وفي المجموع الكلي، شارك ٨٣٠ ٣٧١ ناخبا (٤٦,٣١ في المائة ممن يحق لهم التصويت)، في زيادة بواقع نحو ١٢١ ٠٠٩ ناخبين عن الانتخابات البلدية التي أجريت في عام ٢٠٠٩. ويسرّت منظمة الأمن والتعاون في أوروبا إجراء الانتخابات في البلديات الشمالية، إلى جانب اقتراع الناخبين المقيمين خارج كوسوفو في الإقليم الرئيسي لصربيا وفي الجبل الأسود. وراقب الانتخابات المحلية ١٧٣ ٣٠ مراقبا محليا ودوليا، وكان من بينهم ٩٨٥ ٢٦ مراقبا معتمدا ينتمون إلى كيانات سياسية، و ٤٧٩ ٢ مراقبا من المنظمات غير الحكومية، و ٤٦٤ مراقبا دوليا، منهم ٩٩ من بعثة مراقبة الانتخابات التابعة للاتحاد الأوروبي.

٦ - وفي ٣ تشرين الثاني/نوفمبر، أجريت الجولة الأولى للاقتراع بشكل سلمي، باستثناء شمال ميتروفيتسا، حيث تمكن ملثمون مجهولون من اقتحام اثنين من مراكز الاقتراع وإحداث الفوضى فيهما على الرغم من التدابير الأمنية الواسعة النطاق. وبالإضافة إلى ذلك، عُثر على قبلة يدوية بالقرب من مركز اقتراع ثالث. ونتيجة لهذه الهجمات، اضطرت منظمة الأمن والتعاون في أوروبا إلى إغلاق مراكز الاقتراع المتأثرة قبل الموعد المقرر ببضعة ساعات وإجلاء موظفيها من شمال كوسوفو. وقررت اللجنة المركزية للانتخابات في كوسوفو إعادة الاقتراع في المراكز الثلاثة المتأثرة في شمال ميتروفيتسا، وتم ذلك في ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر.

٧ - وفي ١ كانون الأول/ديسمبر، أجريت الجولة الثانية لانتخابات العمدة في بلديات كوسوفو الـ ٢٥ التي لم يحصل فيها أي مرشح على الأغلبية المطلقة في الجولة الأولى، واشتملت الجولة على إعادة التصويت في ثلاثة مراكز للاقتراع في زفيتشان بسبب وقوع مخالفات إجرائية. وأجريت الانتخابات بصورة سلمية في معظم أنحاء كوسوفو، مع وجود استثناء بسيط في باسيان بلدية بارتيش، حيث جرى إتلاف صناديق الاقتراع عمدا، مما أدى إلى شطب النتائج وإعادة التصويت في ١٥ كانون الأول/ديسمبر دون وقوع أي حوادث.

٨ - وقد أحدثت نتائج الانتخابات توازنا سياسيا جديدا بين الأحزاب السياسية الرئيسية لألبان كوسوفو. ففي حين فاز ”حزب كوسوفو الديمقراطي“ الحاكم بانتخابات العمدة في

١٠ بلديات (في نقصان عن البلديات الـ ١٤ التي كانت في يد الحزب قبل الانتخابات)، وحقق الحزب المعارض الرئيسي، "رابطة كوسوفو الديمقراطية"، مكاسب كبيرة، حيث فاز في انتخابات العمدة في تسع بلديات (مقابل سبع فقط كانت في يد الحزب قبل الانتخابات). ومن الأحزاب الأخرى، فاز حزب "التحالف من أجل مستقبل كوسوفو" في ثلاث بلديات فقط (مقابل ست بلديات كانت في يده قبل الانتخابات)، وفاز حزب "تحالف كوسوفو الجديد" في بلديتين، إحداهما جنوب ميتروفيتسا. وفازت "حركة تقرير المصير"، التي خاضت الانتخابات البلدية لأول مرة، بمقعد العمدة في بريشتينا، أكبر بلديات كوسوفو. ورأى العديد من المراقبين المحليين والدوليين أن هذه النتائج تمثل انعكاسا لانتشار الرغبة في إحداث تغيير في إدارة الشؤون العامة في كوسوفو. كما أن الانتخابات ونتائجها، إلى جانب معدلات إقبال الناخبين العالية نسبيا، قد انعكست في الانخفاض الملحوظ في أعداد البلاغات عن حالات مزعومة للتلاعب بالنتائج أو تزوير الأصوات، مقارنةً بالانتخابات السابقة. وقد ساعد على ذلك الوجود القوي والنشط لمراقبي الانتخابات الدوليين والمحليين، إلى جانب ما جرى من توجيه رسائل قوية إلى الزعماء السياسيين مفادها أن المجتمع الدولي لن يتسامح مع مثل هذه الأنشطة. ومع ذلك، أصدرت شرطة كوسوفو حوالي ٩٠ تقريرا عن وقوع انتهاكات فيما يتعلق بالعملية الانتخابية في الفترة من ٣ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣.

٩ - وحدثت أيضا تحولات سياسية كبرى في البلديات الست التي تقطنها أغلبية من صرب كوسوفو جنوبي نهر إيبار. فلم يفز "الحزب الليبرالي المستقل" المنتمي لصرب كوسوفو، الذي كان مهيمنا على هذه البلديات في السابق وكان يحظى بالدعم من مؤسسات كوسوفو، إلا في بلدية واحدة خلال هذه الانتخابات، بينما فاز في البلديات الخمس الأخرى حزب "المبادرة المدنية الصربية" المدعوم من بلغراد.

١٠ - وفي شمال كوسوفو، فاز مرشحو "المبادرة المدنية الصربية" في البلديات الأربع جميعها. ومن المتوقع أن تشكل الهياكل البلدية المنتخبة في شمال كوسوفو، ومعها البلديات التي تقطنها أغلبية من صرب كوسوفو جنوبي نهر إيبار، نواة رابطة/جماعة البلديات الصربية المزمع إنشاؤها وفقا لاتفاق ١٩ نيسان/أبريل. وقام العمدة وأعضاء المجالس البلدية المنتخبون حديثا في الشمال بتأدية اليمين في ١١ كانون الثاني/يناير، باستثناء الفائز بانتخابات العمدة في بلدية شمال ميتروفيتسا، الذي أعلن قراره عدم تقلد المنصب، كما استقال من منصبه كنائب لمدير مكتب كوسوفو وميتوهيا في الحكومة الصربية. ومن المتوقع إجراء انتخابات جديدة لعمدة شمال ميتروفيتسا في ٢٣ شباط/فبراير ٢٠١٤.

١١ - وطوال الفترة المشمولة بالتقرير، استمر الحوار الرفيع المستوى الذي ييسره الاتحاد الأوروبي، هو والأفرقة العاملة التقنية المنبثقة عنه، في عقد الاجتماعات في بروكسل. وعقد رئيسا الوزراء إيفتسا داتشتش وهاشم ثاتشي ثلاثة اجتماعات أخرى بتيسير من كاثرين آشتون، الممثلة السامية للاتحاد الأوروبي للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية، في ٦ تشرين الثاني/نوفمبر و ٥ كانون الأول/ديسمبر و ١٣ كانون الأول/ديسمبر. وانصب تركيز الاجتماع المعقود في ٦ تشرين الثاني/نوفمبر على نتائج الجولة الأولى من الانتخابات وعلى تنفيذ اتفاق الإدارة المتكاملة للمعابر، مما أتاح المجال لبدء العمل في ١٤ كانون الأول/ديسمبر بالإجراءات الجديدة لتحصيل الرسوم الجمركية عند اثنتين من نقاط العبور في شمال كوسوفو. واتفق الجانبان أيضا على آلية لإيداع الإيرادات المحصلة في حساب خاص لدعم ميزانية المنطقة الشمالية.

١٢ - وفي الاجتماعين المعقودين في ٥ و ١٣ كانون الأول/ديسمبر، واصل الجانبان مناقشتهما بشأن طرائق إدماج أفراد وزارة الداخلية الصربية في شرطة كوسوفو. وعند نهاية الفترة المشمولة بالتقرير، كان نحو ٨٠ من ضباط شرطة وزارة الداخلية الصربية قد وقعوا عقودا مع شرطة كوسوفو، وهناك أعداد أخرى بصدد القيام بالشيء نفسه. وخلال الاجتماع المعقود في ١٣ كانون الأول/ديسمبر، ركزت المناقشات على السلطة القضائية، وجرى العمل على تجاوز الخلافات القائمة بشأن هيكله المحاكم في شمال كوسوفو وتعيين الأفراد فيها في المستقبل. واستمرت هذه المناقشات في كانون الثاني/يناير.

١٣ - وفي ١٦ كانون الأول/ديسمبر، رفعت ممثلة الاتحاد الأوروبي السامية تقريرا إلى وزراء خارجية الاتحاد الأوروبي عن التقدم المحرز في الحوار. وأيد مجلس الشؤون العامة التابع للاتحاد الأوروبي، خلال اجتماعه المعقود في ١٧ كانون الأول/ديسمبر، فتح باب المحادثات مع صربيا في كانون الثاني/يناير ٢٠١٤ بخصوص انضمامها، وأحاط علما باعتراف المفوضية الأوروبية أن تحتتم المفاوضات المتعلقة بإبرام اتفاق لتحقيق الاستقرار والانتساب مع كوسوفو خلال عام ٢٠١٤.

ثالثا - شمال كوسوفو

١٤ - جوبهت تحديات سياسية وتنظيمية متعددة لدى إجراء الحملات الانتخابية وأعمال التصويت في شمال كوسوفو. وشنّ بعض السياسيين المحليين المعارضين لاتفاق ١٩ نيسان/أبريل حملة قوية للمقاطعة، شملت عدة تجمّعات ومسيرات احتجاجية جماهيرية، إلى جانب توزيع الملصقات والمنشورات على نطاق واسع.

١٥ - وفي ١٨ و ١٩ تشرين الأول/أكتوبر، وقعت حادثتان عنيفتان بدا أنهما استهدفتا مرشحين محدّدين، مما أثار مخاوف تتعلق باحتمال اندلاع العنف السياسي خلال الحملة الانتخابية. ولحسن الحظ، لم يُفد بعد ذلك بوقوع أي هجمات أخرى.

١٦ - وفي ٣ تشرين الثاني/نوفمبر، وبالإضافة إلى الحادثتين اللتين وقعتا في شمال ميتروفيتسا وورد وصفهما في الفقرة ٦ أعلاه، قام حشد من الناس بإلقاء الحجارة على مركبتين تابعتين لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا ومركبة تابعة لبعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في زفيتشان. وأعقبت هذه الأعمال الإجرامية، التي قوبلت بإدانة واسعة من المجتمع الدولي، سلسلة من الاتهامات والاتهامات المضادة على الأرض. وبعد أن قامت اللجنة المركزية للانتخابات باستعراض الحالة، أمرت في ٦ تشرين الثاني/نوفمبر بإعادة التصويت في المراكز الثلاثة المتأثرة في شمال ميتروفيتسا. وأجريت الإعادة في ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر في ظل تدابير أمنية معززة، ومُرتّ بسلام دون وقوع أي حوادث أخرى. وأجريت إعادة أخرى في ١ كانون الأول/ديسمبر بسبب وقوع مخالفات إدارية في ثلاثة مراكز اقتراع في زفيتشان.

١٧ - وبعد إجراء الإعادة والانتهاؤ بنجاح من الجولة الثانية لانتخابات العمدة في ١ كانون الأول/ديسمبر، فاز مرشحو "المبادرة المدنية الصربية" في بلديات شمال كوسوفو الأربع جميعها. وتبيّن من العدّ النهائي أن معدلات إقبال الناخبين، على ضوء قائمة الناخبين الحالية، كانت عند أدنى مستوياتها (٢٠,٤٧ في المائة) في زفيتشان، وكانت عند أعلى مستوياتها (٣٣,٢٦ في المائة) في زوبين بوتوك. وبلغ معدل الإقبال النهائي في شمال ميتروفيتسا ٢٥,٢٨ في المائة، وبلغ في ليبوسافيتش ٢٥,٢٤ في المائة.

١٨ - وحدث بعض التأخير في إنشاء الإدارات البلدية الجديدة بسبب الخلافات التي نشأت بخصوص قرار خفض عدد مقاعد المجالس البلدية في ثلاث من البلديات الشمالية الأربع، وهو ما أثار احتجاج القادة المنتخبين حديثاً في زفيتشان وزوبين بوتوك وليبوسافيتش.

١٩ - وظل بعض السياسيين المحليين المصبرين على معارضة المشاركة في الانتخابات يحثون الجمهور على مقاومة الخطوات الإضافية المتوخاة في اتفاق ١٩ نيسان/أبريل. وفي الوقت ذاته، ما زالت هناك حالة عدم يقينية سائدة بين سكان شمال كوسوفو بشأن الانعكاسات العملية للاستمرار في التنفيذ، وخاصة فيما يتصل بالاختصاصات التي ستوكل إلى رابطة/جماعة البلديات الصربية المزمع إنشاؤها، والتي ما زالت موضوع مناقشات مستمرة في بروكسل.

رابعاً - الأمن

٢٠ - بقيت الحالة الأمنية هادئة إجمالاً في مختلف أنحاء كوسوفو خلال الفترة المشمولة بالتقرير. واتخذ معدل الجريمة الإجمالي اتجاهها نزولياً في المحصلة العامة، وذلك رغم التوترات التي اندلعت قبل وأثناء الانتخابات. وفي ٦ كانون الثاني/يناير، تجمع في جاكوفيتسا عدة مئات من الأشخاص في تظاهرة كانت تقودها في الأصل رابطة لأُمهات المفقودين، فمنعوا مجموعة من الصرب المشردين داخلياً من حضور قداس عيد الميلاد الأرثوذكسي. وتعرضت الحافلة التي كانت تقل الزوار للرشق بالحجارة من بعض المتظاهرين. وفي ١٦ كانون الثاني/يناير، اغتيل ديميتري يانيتشيفيتش، عضو مجلس بلدية شمال ميتروفيتسا المنتخب، بالقرب من منزله. وأعلنت سلطات كوسوفو وممثلو صرب كوسوفو المحليون والحكومة الصربية والجهات الفاعلة الدولية إدانتهم للحادث ودعوا إلى سرعة إجراء التحقيقات.

٢١ - وصاحب الجهود التي بذلتها شرطة كوسوفو لإقامة شراكات مع الطوائف، استناداً إلى استراتيجية وخطة عمل الخفارة المجتمعية للفترة ٢٠١٢-٢٠١٦، إلى جانب إنشاء المجالس البلدية للسلامة المجتمعية في معظم البلديات، حدوث انخفاض في العدد الإجمالي لحالات الإبلاغ عن الجرائم. وحدث أيضاً انخفاض في العدد الإجمالي للبلغات المتصلة بحوادث ذات تأثير محتمل على طوائف كوسوفو غير المتمتعة بالأغلبية مقارنةً بالفترة المشمولة بالتقرير السابق.

خامساً - سيادة القانون

٢٢ - واصلت البعثة رصد الأنشطة والاضطلاع ببعض المسؤوليات في مجال سيادة القانون، وأقامت علاقات تعاون تقني مع وزارتي العدل والداخلية في كوسوفو، إلى جانب وزارة العدل في صربيا. واستمرت البعثة في تيسير طلبات المساعدة القانونية المتبادلة من البلدان التي لم تعترف بكوسوفو. واستمرت البعثة في تقديم خدمات التصديق على المستندات لسكان كوسوفو، والتصديق الأولي على المستندات المتعلقة بالحالة المدنية والمؤهلات الأكاديمية والمعاشات التقاعدية بناءً على طلب الدول غير المعترفة بكوسوفو، حيث صدّقت على ما مجموعه ٤١٨ وثيقة.

٢٣ - واستمرت البعثة في تيسير الاتصالات بين سلطات كوسوفو والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول) ودولها الأعضاء. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قدمت البعثة الدعم لبعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون ولشرطة كوسوفو بتيسيرها التحقيق في القضية الشهيرة المتصلة بجريمة السطو المسلح التي وقعت في البحرين. وخلال الدورة الثانية والثمانين

للجمعية العامة للإنتربول في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، قدمت الإنتربول عرضا خاصا عن هذه القضية، مما أتاح الفرصة للمنظمة لتعريف وفود الدول بالدور الذي يقوم به كل من بعثة الأمم المتحدة وبعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون والسلطات المحلية. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تلقت البعثة ثمانية إشعارات بخصوص أشخاص مطلوبين دوليا.

٢٤ - وفي ١٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، كان هناك ما مجموعه ١٧٢١ شخصا ما زالوا في عداد المفقودين من جرّاء النزاع في كوسوفو. واستمرت البعثة في دعم وتشجيع إحراز التقدم بشأن مسألة المفقودين. ويسّرت البعثة زيارة قام بها ممثلون عن رابطات أسر المفقودين من القبارصة الأتراك والقبارصة اليونانيين إلى بريشتينا وبلغراد في تشرين الثاني/نوفمبر، وذلك في أعقاب الزيارة التي قام بها ممثلون عن رابطات أسر المفقودين من ألبان كوسوفو وصرب كوسوفو إلى قبرص في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢. والتقى الوفد القبرصي المشترك بالسلطات المحلية والدولية المعنية بحل مسألة الأشخاص المفقودين وتبادل معها الخبرات.

٢٥ - وفي ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، بدأت السلطات الصربية، استنادا إلى معلومات تم الحصول عليها عن طريق فريق فريق بلغراد - بريشتينا العامل المعني بالمفقودين، وبدعم من بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون وفي حضور سلطات كوسوفو والبعثة، عمليات حفر في موقع يشتبه في أنه استُخدم كمقبرة جماعية في محجر رودنيتسا في بلدية راشكا بصربيا. وعلى إثر العثور على رفات بشرية في الموقع في ١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، أحيلت القضية إلى قاضي تحقيق قرر إغلاق المنطقة إلى حين مواصلة التحقيق واستئناف أعمال الحفر. بمجرد أن تسمح الأحوال الجوية.

سادسا - العائدون والمجتمعات المحلية

٢٦ - قام تشالوكا بياني، المقرر الخاص المعني بحقوق الإنسان للمشردين داخليا، بزيارة إلى كوسوفو في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣ لتقييم التقدم المحرز في تنفيذ التوصيات التي تمخّضت عنها الزيارتان السابقتان في عامي ٢٠٠٥ و ٢٠٠٩، وللتعرّف على التحديات القائمة وتقييم فرص عودة النازحين. وبينما لاحظ المقرر الخاص حدوث بعض التطورات الإيجابية على صعيد سن التشريعات وتقرير السياسات فيما يتصل بعودة المشردين، فقد دعا أيضا إلى تحسين إجراءات معالجة مسائل التمييز، وارتفاع معدلات البطالة، وقلة فرص التعليم، واسترداد الأملاك المحتلة بصورة غير مشروعة، وكلها مسائل ما زالت تؤثر سلبا على عودة المشردين.

٢٧ - وفي ٧ كانون الثاني/يناير، قام رئيس الوزراء تاتشي بزيارة اثنتين من الأسر العائدة في قرية فيداني ببلدية كلينا بمناسبة عيد الميلاد الأرثوذكسي، وأعرب عن التزام سلطات كوسوفو بتيسير عودة صرب كوسوفو المشردين إلى ديارهم وأملاكهم.

٢٨ - وفي الوقت نفسه، ما زالت معدلات العودة الطوعية منخفضة نسبياً. فوفقاً لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، كانت هناك ٣٠٧ حالات عودة طوعية لأفراد من الأقليات إلى كوسوفو خلال الفترة ما بين تشرين الأول/أكتوبر وكانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، وكان من بين هؤلاء ٨٣ من صرب كوسوفو، و ٢٢٣ من الكوسوفيين من أهالي طوائف الروما والأشكاليا والمصريين، وشخص واحد من بوسني كوسوفو. وكان مجموع حالات العودة خلال الفترة نفسها من عام ٢٠١٢ يبلغ ٢٧٩ حالة. وما زالت طوائف الأقليات تشير إلى المسائل التي لم تحسم بعد فيما يتعلق بالملكية، وإلى الشواغل الأمنية وضالة الفرص الاقتصادية باعتبارها أعصى التحديات التي تعترض تحسُّن معدلات العودة بشكل عام.

٢٩ - وسجلت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ما مجموعه ٦٦٠ ٢ حالة لأفراد أعيدوا إلى ديارهم قسراً خلال عام ٢٠١٣، ومعظمهم من بلدان أوروبية، وإن لم يتم بعد التحقق من المجموع النهائي. وفي تشرين الأول/أكتوبر، أقرّت سلطات كوسوفو لائحة جديدة قصد بها تحسين إدارة برنامج إعادة الإدماج، كما أقرّت الاستراتيجية الجديدة لإدماج الأشخاص المعادين إلى ديارهم للفترة ٢٠١٤-٢٠١٨.

سابعاً - التراث الثقافي والديني

٣٠ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت البعثة رصد وحماية مواقع التراث الديني والثقافي في كوسوفو، بالتعاون الوثيق مع منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو).

٣١ - وقام مجلس التنفيذ والرصد، المنشأ في شباط/فبراير ٢٠١٣، بعقد اجتماعات دورية لمناقشة المسائل المتصلة بحماية التراث الديني والثقافي للكنيسة الأرثوذكسية الصربية وللطائفة الصربية في كوسوفو. وفي ١٦ كانون الأول/ديسمبر، ناقش المجلس مسألة تنفيذ القانون المتعلق بـ "مركز بريزرين التاريخي" والقانون المتعلق بقرية "فيليكها هوتشا"، ومسألة بناء المساكن في محيط بطريكية بيتش.

٣٢ - ولم يتم مجلس التراث الثقافي في بريزرين، الذي اكتمل تشكيله في ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، باستعراض خمس حالات عُرضت عليه بخصوص تشييد وترميم مبان، وذلك نظراً لامتناع بعض أعضائه عن المشاركة. وظل المجلس يعاني أيضاً من محدودية الدعم المالي

واللوجستي والالتزام السياسي من جانب السلطات المحلية. وأعرب المجلس عن قلقه إزاء تدهور حالة مواقع التراث الثقافي الموجودة في مركز المدينة التاريخي، ودعا المجتمع الدولي إلى تشجيع إحكام إجراءات منع أعمال التشييد غير القانونية في مواقع التراث الديني والثقافي المحمية ومنع إلحاق الأضرار بها. وكما أبرز في التقرير السابق، لم تبدأ بلدية أوراهاوفاتش بعد بتنفيذ القانون المتعلق بقرية فيليكا هوتشا، وذلك على الرغم من استمرار الضغوط التي تمارسها السلطات المركزية والمجتمع الدولي.

٣٣ - وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، أقرّت وزارة الثقافة والشباب والرياضة قائمة مستكملة بمواقع التراث الثقافي المشمولة بالحماية المؤقتة. وتتضمن القائمة ٤٢٨ ١ من مواقع وآثار وقطع التراث الثقافي التي ستشمل بالحماية المؤقتة لمدة سنة واحدة. وتتضمن القائمة الجديدة لأول مرة ٢٠٠ من قطع التراث الثقافي المنقولة من قبيل التماثيل والمشغولات. وفي عامي ٢٠١١ و ٢٠١٢، تضمنت هذه القائمة ٩٣٠ و ١٨١ ١ من مواقع التراث الثقافي، على التوالي. وعلى الرغم من أن الوزارة أصدرت قائمة بأصول التراث الثقافي المشمولة بالحماية المؤقتة للمرة الثالثة، لم يتم بعد شمول أي منها بالحماية الدائمة على النحو المتوخى في قانون التراث الثقافي.

ثامنا - حقوق الإنسان

٣٤ - خلال زيارة قامت بها السيدة أستيريد تورز، المفوضة السامية لشؤون الأقليات القومية في منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، إلى كوسوفو في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، سلطت الضوء على ضرورة زيادة الفرص المتاحة لطوائف كوسوفو لتعلم اللغتين الرسميتين، الألبانية والصربية، وتعزيز وحماية الحقوق اللغوية. وشددت أيضا على وجوب اتخاذ الاتفاقية الإطارية لمجلس أوروبا بخصوص حماية الأقليات القومية، التي ما زالت البعثة تراقب تنفيذها، صكا رئيسيا للنهوض بحماية وتعزيز حقوق الأقليات في كوسوفو.

٣٥ - وفي ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر، عرضت مؤسسة أمين المظالم في كوسوفو تقريرها السنوي لعام ٢٠١٢ الذي أفادت فيه بأن سلطات كوسوفو لم تحرز تقدما في تنفيذ توصيات المؤسسة، وخاصة فيما يتعلق بثقافات طوائف الأقليات وتعليمها ونصيبتها من التمثيل في وسائل الإعلام. وأكدت أيضا ضرورة تعزيز التعاون مع المنظمات المحلية والدولية للمساعدة على هئية بيئة تُحترم فيها جميع حقوق الإنسان بشكل كامل. وأكد التقرير على عدم كفاية التقدم المحرز على صعيد عود المشردين وتوظيف أبناء طوائف الأقليات في مؤسسات كوسوفو المركزية والمحلية.

٣٦ - وفي ٢ كانون الأول/ديسمبر، نظم مكتب الحكم الرشيد في مكتب رئيس الوزراء اجتماعاً فنياً للنظر في مشروع استراتيجية كوسوفو الجديدة لحقوق الإنسان (٢٠١٤-٢٠١٨). وشارك كل من البعثة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) والمكتب الأوروبي في كوسوفو والمجلس الأوروبي في المناقشة التي تمخضت عن جملة أمور منها مثلاً مقترح لإعادة تنشيط مؤسسات حقوق الإنسان غير القضائية في كوسوفو. وجرى أيضاً النظر في هذا المقترح في إطار المشروع المشترك للاتحاد الأوروبي والمجلس الأوروبي بشأن تعزيز حماية حقوق الإنسان في كوسوفو. وإجمالاً، وُصف الإطار التشريعي لحماية وتعزيز حقوق الإنسان والحقوق الأساسية بأنه لا يتسم بالقدر الكافي من البساطة لضمان تطبيقه وإنفاذه بشكل واف.

٣٧ - وأجريت أيضاً طائفة من الأنشطة الرسمية وغير الحكومية والدولية لتعزيز حقوق المرأة، حيث أقيمت مناسبات للاحتفال باليوم الدولي للقضاء على العنف ضد المرأة، شملت الحملة المعنونة "ستة عشر يوماً من النشاط لمناهضة العنف الجنساني". وانصب تركيز الحملة في عام ٢٠١٣ في كوسوفو على دور الشباب في مكافحة العنف الجنساني. وفي الوقت نفسه، اتخذت سلطات كوسوفو مزيداً من التدابير للتصدي للعنف الجنساني من خلال مواصلة تنفيذ برنامج كوسوفو لمناهضة العنف العائلي وخطة العمل للفترة ٢٠١١-٢٠١٤.

ثامناً - ملاحظات

٣٨ - بفضل القيادة والالتزام القويين من بلغراد وبريشتينا، اللذين توجّعا بالاتفاق الأول على المبادئ المنظمة لتطبيع العلاقات المبرم في ١٩ نيسان/أبريل ٢٠١٣، شهد عام ٢٠١٣ تقدماً سياسياً كبيراً. وشهد العام إحراز تقدم هام على صعيد تنفيذ هذا الاتفاق، كما شهد اتخاذ خطوات هامة صوب تطبيع العلاقات. فإلى جانب التقدم الأساسي المحرز في الحوار الذي ييسره الاتحاد الأوروبي، حقق الطرفان أيضاً تقدماً كبيراً في تحقيق هدفهما المتمثل في توثيق ارتباطهما بمؤسسات الاتحاد الأوروبي. وإني أرحب بقرار المجلس الأوروبي بدء المحادثات مع صربيا في كانون الثاني/يناير ٢٠١٤ بخصوص انضمامها، وبدعمه المفاوضات الجارية بخصوص إبرام اتفاق لتحقيق الاستقرار والانتساب مع كوسوفو. وكان للمناقشات المباشرة بين بريشتينا وبلغراد دور محوري في تحقيق هذا النجاح، وسيظل لها دور هام في ضمان ألا يُقوّض التقدم المحرز بفعل التحديات الناشئة عن اختلاف التفاسير أو عن التوترات التي تحدث على الأرض.

٣٩ - وفي عام ٢٠١٤، يتعين الاستمرار في بذل الجهود لتوطيد هذه الإنجازات الحاسمة التي تحققت في العام الماضي على صعيد الحوار وعلى درب تحقيق المصالحة والاستقرار والازدهار

في المنطقة. وبفضل النجاح في إجراء الانتخابات المحلية في كوسوفو تحت مظلة إطار تشريعي واحد لأول مرة، بما في ذلك الانتخابات التي أجريت في بلديات شمال كوسوفو، بات المجال متسعا لنشوء ديناميات سياسية جديدة داخل كوسوفو، إلى جانب بداية مرحلة جديدة من التفاعل بين الطرفين سعيا إلى تحقيق التنفيذ الكامل لاتفاق ١٩ نيسان/أبريل. ويعدّ إحراز التقدم في وقت مبكر أمرا مهما بشكل خاص من أجل التوصل إلى اتفاق بخصوص النظام الأساسي لرابطة/جماعة البلديات الصربية وبخصوص إنشائها.

٤٠ - ويلزم أن يقابل التقدم الكبير الذي أحرز في إحداث التحوّلات في الهياكل الشرطية في شمال كوسوفو إحراز تقدم مبكر في مجال متصل هو مجال القضاء، وكذلك في غيره من مجالات سيادة القانون. وإني أدعو جميع الأطراف مجددا لأن تتوخى في النهج الذي ستتبعه حيال خطوات التنفيذ المقبلة أكبر قدر ممكن من المرونة، وأن يستوعب كل منها الآخر. وينبغي أن تشهد الفترة القادمة توطيدا للتقدم المحرز في عام ٢٠١٣ لاتخاذها أساسا للتغلب على سائر التحديات الصعبة.

٤١ - وينبغي للمجتمع الدولي أن يواصل تشجيع عملية الحوار ودعمها بنشاط. وينبغي أيضا توجيه هذا الدعم صوب مساعدة أعضاء مجالس وقادة البلديات المحلية المنتخبين حديثا، بما في ذلك في شمال كوسوفو، على البرهنة لأهالي دوائرهم على فوائد السلام من خلال إحراز التقدم المبكر. وينبغي توظيف رابطة/جماعة البلديات ذات الأغلبية الصربية، التي من المزمع إنشاؤها وفقا لاتفاق ١٩ نيسان/أبريل، كقناة إضافية للدعم الدولي الهادف إلى تعزيز نخط الحكم المحلي القائم على التمثيل. ومن الضروري ضمان أن تعمّ المكاسب التي ستجنّ مستقبلا جميع البلديات المعنية، سواء الواقعة جنوب نهر إيبار أو شماله، من خلال جهد محلي ودولي جيد التنسيق.

٤٢ - وينبغي للكيانات الدولية الموجودة في كوسوفو أن تواصل العمل معا من أجل مساعدة الطرفين على تحقيق النفع من هذه الإنجازات الإيجابية. وستواصل البعثة تعزيز ما تقوم به من عمل لدعم تنفيذ الاتفاقات التي تم التوصل إليها بين بلغراد وبريشتينا. ويعدّ تعزيز قنوات الاتصال الرسمية وغير الرسمية فيما بين السلطات على جميع المستويات وفيما بين جميع الطوائف في كوسوفو هدفا بالغ الأهمية للفترة المقبلة. وسيستمر تكريس موارد البعثة، إلى جانب موارد الشركاء الدوليين الموجودين على الأرض، بشكل كامل لدعم هذه الجهود وتيسيرها.

٤٣ - وأود أن أشكر ممثلي الخاص، السيد فريد ظريف، على قيادته القوية والفعالة للبعثة، وأن أشكر جميع موظفي البعثة على تفانيهم في النهوض بالمسؤوليات المنوطة بالبعثة. وأود أن أعرب عن امتناني لشركائنا في الميدان منذ أمد طويل، ومنهم الاتحاد الأوروبي وبعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون وقوة كوسوفو ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ولأعضاء أسرة الأمم المتحدة في كوسوفو، لإسهامهم في إحلال السلام والاستقرار ولتعاونهم الوثيق مع البعثة.

المرفق الأول

التقرير المقدم من ممثلة الاتحاد الأوروبي السامية للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية إلى الأمين العام عن أنشطة بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو

(عن الفترة من ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣ إلى ١٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤)

١ - موجز

واصلت بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو (بعثة الاتحاد الأوروبي) أنشطتها في مجال الرصد والتوجيه وإسداء المشورة في مجال سيادة القانون، وواصلت تأدية مهامها التنفيذية وفقا لولايتها. وبالنسبة إلى الاتفاق الذي تم التوصل إليه في إطار الحوار الذي ييسره الاتحاد الأوروبي بشأن تطبيع العلاقات بين بريشتينا وبلغراد، واصلت بعثة الاتحاد الأوروبي تيسير تنفيذ الاتفاق في قطاع سيادة القانون. وفي هذا السياق، بدأ إدماج أعضاء وزارة الداخلية الصربية السابقين في شرطة كوسوفو وبدأ تحصيل الضرائب والرسوم دون مشاكل كبرى. ويظل من أولويات البعثة التحقيق في مقتل موظفها أودريوس شينافيتشيوس في ١٩ أيلول/سبتمبر. وخلال فترة الانتخابات، قامت بعثة الاتحاد الأوروبي بالتنسيق بين بعثة الأمم المتحدة وقوة كوسوفو وشرطة كوسوفو ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا فيما يتصل بأعمال التخطيط الأمني.

وصدرت لائحة الاتهام في قضية "جماعة درينيتسا" المتهم فيها بارتكاب جرائم حرب ١٥ شخصا، من بينهم ممثل كوسوفو الدبلوماسي في ألبانيا سليمان سليمي، وعمدة سكندراي/سريتسا سامي لوشتاكو. وصدر العديد من لوائح الاتهام والأحكام في قضايا الجريمة المنظمة. وواصلت فرقة العمل الخاصة المعنية بالتحقيقات أعمال التحقيق، وفقا لولايتها، في الادعاءات الواردة في تقرير المقرر الخاص للمجلس الأوروبي، السناتور ديك مارتي، بشأن الاتجار غير المشروع بالأعضاء البشرية.

٢ - أنشطة بعثة الاتحاد الأوروبي خلال الفترة من تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣ إلى كانون الثاني/يناير ٢٠١٤

جرائم الحرب

في ٨ تشرين الثاني/نوفمبر، أحال مدع عام دولي لائحة اتهام في حق ١٥ متهما في قضية "جماعة درينيتسا" إلى محكمة ميتروفيتسا الابتدائية. ووُجّهت للمتهمين هم بارتكاب

جرائم حرب ضد السكان المدنيين شملت التعذيب وإساءة معاملة السجناء والقتل، وقد أُدعي أنها ارتكبت في مركز احتجاز تابع لجيش تحرير كوسوفو في ليكوفاك في عام ١٩٩٨. وفي ٦ كانون الأول/ديسمبر، بدأت جلسة الاستماع الأولية في محكمة ميتروفيتسا الابتدائية. وفي ١٨ كانون الأول/ديسمبر، قبلت هيئة قضاة تتألف من قاض محلي وقاضيين دوليين الالتماس المقدم من سامي لوشتاكو للإفراج عنه مؤقتا كي يتمكن من تأدية اليمين الخاص بمنصب العمدة أمام الجمعية البلدية لسكندراي/سربيتسا. وقد قام بذلك بالفعل في ٣ كانون الثاني/يناير.

وفي ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر، أحال مدع عام دولي لائحة اتهام ضد أربعة متهمين إلى محكمة ميتروفيتسا الابتدائية. ووجهت للمتهمين تهم بارتكاب جرائم حرب ضد السكان المدنيين، شملت جريمتا تعذيب واغتصاب اثنتين من المدنيين الألبان، وقد أُدعي أنهما ارتكبتا في فاغينيتسا وليكوفاك خلال العام ١٩٩٨/١٩٩٩. واثنان من هؤلاء المتهمين هما أيضا من أطراف قضية "جماعة درينيتسا". وفي ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر، بدأت جلسة الاستماع الأولية في محكمة ميتروفيتسا الابتدائية.

وفي ٢٠ كانون الأول/ديسمبر، قام مدع عام دولي باستجواب يعقوب كراسنيكي، رئيس برلمان كوسوفو، بشأن ادعاءات دفع بها اثنان من الشهود المشمولين بالحماية بخصوص تعرضهما لانتهاكات للسلامة الجسدية أثناء نزاع كوسوفو. وما زالت التحقيقات مستمرة.

وفي ٢٤ كانون الأول/ديسمبر، أمر رئيس هيئة قضاة تابع لبعثة الاتحاد الأوروبي بتمديد احتجاز إيفان راديفوفيتش (المعروف أيضا باسم إيفيتسا) على ذمة التحقيقات لمدة شهرين. وقد أُدعي أن راديفوفيتش عضو في جماعة شبه عسكرية ارتكبت جرائم حرب في آذار/مارس ١٩٩٩ ضد مدنيين ألبان.

الجريمة المنظمة والفساد

في ١٠ تشرين الأول/أكتوبر، أمر قاض دولي باحتجاز المتهمين منديرين سيناني وبسيم شاباني وبوريم فيسيلي وسامي ماتوشي على ذمة التحقيقات. وقد وُجهت لهم تهم بارتكاب جرائم منها إساءة استغلال منصب رسمي والمتاجرة بالنفوذ وحيازة أسلحة دون ترخيص. وفي وقت ارتكاب الجرائم المزعومة، كان المتهمين منديرين سيناني وبسيم شاباني ضابطين في شرطة كوسوفو.

وصدر في ١١ تشرين الأول/أكتوبر أمر بتمديد الاحتجاز على ذمة التحقيقات لثلاثة من المشتبه في ضلوعهم في عمليات سطو مسلّح وقعت في مملكة البحرين في أيلول/

سبتمبر ٢٠١٣. وقد أُلقت شرطة كوسوفو القبض على المشتبه فيهم في ٨ تشرين الأول/أكتوبر بتهمة الإكراه والاعتداء المقتربين بظروف مشددة للعقوبة، وتهيئة إحداث أذى بدني بالغ والاشتراك بشكل مباشر مع جماعة منظمة في ارتكاب جريمة سرقة مقترنة بظروف مشددة للعقوبة. وفي ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر، أمر قاض دولي باحتجاز شخص آخر من المشتبه فيهم في هذه القضية على ذمة التحقيقات، وهو كان قد أُلقي القبض عليه في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر. وفي ٩ كانون الأول/ديسمبر، وبناء على طلب من مكتب المدعين الخاصين في جمهورية كوسوفو التابع لبعثة الاتحاد الأوروبي، قامت السلطات الألبانية بتسليم شخص خامس مشتبه فيه إلى كوسوفو، وتقرر احتجازه على ذمة التحقيقات في ١١ كانون الأول/ديسمبر.

وفي ١٧ تشرين الأول/أكتوبر، حكمت هيئة قضاة مختلطة من قضاة تابعين لبعثة الاتحاد الأوروبي وقضاة محليين على ١٠ أشخاص بعقوبات سجن لمدد بلغ مجموعها ٥٩ سنة وتسعة أشهر لارتكاب أعمال الإرهاب وتنظيم جماعة إرهابية و/أو الاشتراك معها فيما يتصل بهجوم مسلح تعرضت له نقطة تفتيش صربية بالقرب من بويانوفاك في عام ٢٠١٢.

وفي ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر، قامت شرطة بعثة الاتحاد الأوروبي، بمساعدة من شرطة كوسوفو، بعمليات تفتيش في اثنتين من صالات الألعاب/نوادي القمار المملوكة لشركة إيبكس غيمنغ (Apex Gaming) (المعروفة أيضا باسم "بلاي فور وين" (Play for Win)) وخمسة منازل في منطقتي بريشتينا وبيي/بيتش. وبأمر من مكتب المدعين الخاصين في جمهورية كوسوفو التابع لبعثة الاتحاد الأوروبي، أُلقي القبض على ثلاثة أشخاص للاشتباه في ضلوعهم في أعمال الجريمة المنظمة، بالاقتران مع جريمة الابتزاز. وفي ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر، أمر قاض دولي في محكمة بريشتينا الابتدائية باحتجاز المشتبه فيهم الثلاثة لمدة شهر على ذمة التحقيقات.

وفي ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر، وافق قاض دولي على طلب مدع عام دولي تمديد الاحتجاز السابق للمحاكمة لمدة شهرين بالنسبة إلى زاركو فاسيلينوفيتش. وتم تقديم أدلة إضافية فيما يتعلق بتهمة الشروع في قتل ضابطي شرطة. وفي ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر، أَدان قاض دولي في محكمة ميتروفيتسا الابتدائية زاركو فيسيليونوفيتش بامتلاك سلاح أو السيطرة عليه أو استخدامه دون ترخيص وحكم عليه بالسجن لمدة تسعة أشهر، مع وقف التنفيذ لمدة سنتين. وكانت التهمة المذكورة أعلاه منفصلة عن جريمة القتل المقترنة بظروف مشددة التي صدرت في حقه بخصوصها لائحة اتهام.

وفي ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر، حكمت هيئة قضاة مختلطة من قضاة محليين ودوليين في محكمة بريزرين الابتدائية بإدانة آدريان بيتيكي بتهمة تهريب المهاجرين وحكمت عليه بالسجن لمدة ثلاث سنوات.

وفي ٧ تشرين الثاني/نوفمبر، قدّم مدع عام دولي لائحة اتهام في حق تسعة متهمين في قضية 'جوازات السفر' إلى محكمة بريشتينا الابتدائية. وتعلق هذه القضية باحتلاس أموال عامة فيما يتصل بعقد شراء نظام جوازات السفر ذات خاصية الاستدلال الأحيائي المبرم مع وزارة الداخلية. ووُجّهت للمتهمين جملة تهم منها التورّط في أعمال الجريمة المنظمة وغسل الأموال.

ويتولى الادعاء في هذه القضية فريق مختلط يتألف من مدع عام محلي وآخر دولي. وفي جلسة الاستماع الأولية المعقودة في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر، دفع المتهمون التسعة جميعاً بالبراءة من جميع التهم الموجهة إليهم. وتم إصدار طلبات للمساعدة القانونية المتبادلة لعدّة بلدان في الاتحاد الأوروبي للكشف عن البيانات المالية.

وفي ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر، أحال مدّع عام دولي من مكتب المدعين الخاصين في جمهورية كوسوفو التابع لبعثة الاتحاد الأوروبي لائحة اتهام في حق متهم واحد إلى محكمة بريزرين الابتدائية. ووُجّهت إلى المتهم تهمتا الجريمة المنظمة وشراء المواد المخدرة الخطيرة وحيازتها وتوزيعها وبيعها دون تصريح. وجاء صدور لائحة الاتهام في أعقاب إلقاء شرطة كوسوفو القبض على المتهم في ٦ تشرين الثاني/نوفمبر في إطار عملية تمّت بإشراف المدعي العام الدولي. والمتهم الآن قيد الإقامة الجبرية بأمر من أحد القضاة الدوليين.

وفي ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر، حكمت هيئة قضاة مختلطة من قضاة محليين ودوليين في محكمة غييلان/غنيلان الابتدائية بتبرئة بغزاد سيناني (العمدة السابق لكامينيتشي/كوسوفسكا كامينيتسا) وحسن كيكميزي من تهمة إساءة استغلال المنصب الرسمي أو السلطة.

وفي ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر، حكمت هيئة قضاة مختلطة من قاضيين محليين وقاض دولي في محكمة بريشتينا الابتدائية بمعاينة إلبير ياشانيتسا بالسجن لمدة ١١ سنة لشراء المواد المخدرة والمؤثرات العقلية الخطيرة وحيازتها وتوزيعها وبيعها دون تصريح.

وفي ٩ كانون الأول/ديسمبر، حكم قاض دولي في محكمة غييلان/غنيلان الابتدائية على ثلاثة متهمين بالسجن لمدة سنة ونصف أو سنتين لشروعهم في تهريب المهاجرين. وُبرّئت ساحة متهم رابع.

وفي ١٠ كانون الأول/ديسمبر، قامت بعثة الاتحاد الأوروبي وشرطة كوسوفو، بالتعاون مع مكتب الشرطة الأوروبي (يوروبول) والسلطات الهنغارية، بإلقاء القبض على خمسة أشخاص للاشتباه في ارتكابهم أعمال تهريب المهاجرين والجريمة المنظمة. وكان هذا نتاج سبعة أشهر من التحقيق في عمليات تهريب المهاجرين من كوسوفو إلى هنغاريا، ومنها إلى بلدان أخرى في الاتحاد الأوروبي. وفي ١٢ كانون الأول/ديسمبر، أمر قاض دولي باحتجاز المتهمين لمدة شهر قبل المحاكمة.

وفي ١٢ كانون الأول/ديسمبر، أصدر مدع عام دولي من مكتب المدعين الخاصين في جمهورية كوسوفو التابع لبعثة الاتحاد الأوروبي لائحة اتهام في حق تسعة متهمين بتهريب المهاجرين ضمن جماعة ضالعة في أعمال الجريمة المنظمة عبر الوطنية. وألقي القبض على المتهمين في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢. وقد زُعم أن الجماعة قامت بتهريب أشخاص من تركيا والجمهورية العربية السورية إلى الاتحاد الأوروبي.

وفي ١٦ كانون الأول/ديسمبر، أمر رئيس هيئة قضاة تابع لبعثة الاتحاد الأوروبي في محكمة بريشتينا الابتدائية باحتجاز أربعين فيسيلي لمدة شهرين على ذمة التحقيقات. وقد وُجّهت للسيد فيسيلي تهمة شراء المواد المخدرة والمؤثرات العقلية الخطيرة وحيازتها وتوزيعها وبيعها دون تصريح، وتهمة الجريمة المنظمة.

وفي ١٧ كانون الأول/ديسمبر، أصدر قاضي إجراءات تمهيدية في محكمة فيريزاي/أوروشيفاك الابتدائية، بناء على طلب من مدع عام تابع لبعثة الاتحاد الأوروبي والمدعي العام للدولة، أمرا بتفتيش منزل شخص مشتبه في تورطه مع جماعة إجرامية يُشتبه في ضلوعها في أعمال تسهيل الدعارة وغسل الأموال. وأثناء التفتيش الذي جرى في ١٨ كانون الأول/ديسمبر، صادرت شرطة كوسوفو عددا كبيرا من الأسلحة والذخائر وألقت القبض على شخصين.

وفي ٢٥ كانون الأول/ديسمبر، رفض قاضي إجراءات تمهيدية تابع لبعثة الاتحاد الأوروبي في محكمة بريشتينا الابتدائية الطلب المقدم من مدع عام محلي من مكتب المدعين الخاصين في جمهورية كوسوفو التابع لبعثة الاتحاد الأوروبي لاحتجاز ثمانية أفراد، من بينهم ضابطان في شرطة كوسوفو، لمدة شهر على ذمة التحقيق في قضية حسيب كيكي وآخرين، حيث يُشتبه في ضلوعهم في أعمال الجريمة المنظمة وتهريب البضائع وإساءة استغلال المنصب الرسمي وقبول الرشاوى وتقديم الرشاوى.

وفي ٢٧ كانون الأول/ديسمبر، أصدر مدع عام دولي من مكتب الادعاء العام الابتدائي في محكمة فيريزاي/أوروشيفاك الابتدائية لائحة اتهام في حق سبعة متهمين بجملة

أمر من بينها إساءة استغلال المنصب الرسمي أو السلطة. ومن بين هؤلاء المتهمين ضابطان في شرطة كوسوفو.

وفي ٣ كانون الثاني/يناير، أعيد إلقاء القبض على أنور سكيركا للاشتباه في ارتكابه جريمة قتل ضابط في شرطة كوسوفو في آب/أغسطس ٢٠٠٧. وتتعلق هذه القضية الشهيرة، التي يحقق فيها مكتب المدعين الخاصين في جمهورية كوسوفو التابع لبعثة الاتحاد الأوروبي، بمقتل تريومف رضا، الضابط في شرطة كوسوفو، في آب/أغسطس ٢٠٠٧. ويجري التحقيق مع السيد سكيركا أيضا بخصوص المشاركة في الإعداد لجريمة قتل مقترنة بظروف مشددة وارتكاب جرائم الاغتصاب والابتزاز وإحداث أذى بدني بالغ.

وفي ٤ كانون الثاني/يناير، أمر قاض دولي بتمديد الاحتجاز على ذمة التحقيق بالنسبة إلى ناصر كيلمندي، الذي أُلقي القبض عليه في أيار/مايو ٢٠١٣، ويجري التحقيق معه بخصوص ارتكاب أعمال الجريمة المنظمة والقتل والاتجار بالمخدرات. وكان قد جرى التحقيق معه بخصوص الجرائم نفسها من جانب السلطات في البوسنة والهرسك.

قضايا أخرى

في ٩ تشرين الأول/أكتوبر، أصدر مدع عام دولي لائحة اتهام ضد بيت الله سوكوني، ولوان كيركيني، وبيكيم سوما، وفاضل صديكو، ومحمد محمدي، ونصرت سينا، وعفت دلوشي. وقد زُعم أن هذه المجموعة، ومعها ضابطا شرطة كوسوفو السابقان بيسنيك حساني وشبنو كيريمي، مسؤولة عن إعداد وتنفيذ انفجار يُظن أنه تم بدافع الانتقام للزملاء المقتولين. وقد أسفر الانفجار عن مقتل شخصين وجرح عدد كبير آخر في جادة بيل كلينتون في عام ٢٠٠٧، في ما سُمي قضية سكيركا.

وفي ١٨ تشرين الأول/أكتوبر، حكمت هيئة قضاة تتألف من قاض محلي وقاضيين دوليين بمعاينة حلمي كراسنيكي بالسجن لمدة ٢٢ سنة لارتكابه جريمة قتل مقترنة بظروف مشددة في حادثة وقعت في زلاتار في ١٧ شباط/فبراير ٢٠٠٩.

وفي ٨ تشرين الثاني/نوفمبر، عقدت جلسة استماع بخصوص احتجاز اثنين من المتهمين على إثر عملية قامت بها الشرطة لإلقاء القبض عليهما للاشتباه في ارتكابهما جريمة تهريب شاهد أثناء سير الإجراءات الجنائية وحجب الأدلة في ما يسمّى قضية 'البيت' (المتهم فيها ١٦ شخصا). ومن بين الأشخاص المقبوض عليهم رئيس سابق لمحكمة بلدية بريشتينا. وفي ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر، ألقت شرطة كوسوفو القبض على ثلاثة أشخاص إضافيين وصدر في ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر أمر باحتجازهم لمدة شهر على ذمة التحقيق.

وفي ١١ تشرين الثاني/نوفمبر، ألقت شرطة كوسوفو القبض على ستة أشخاص يشتبه في ضلوعهم في تهريب الأسلحة وأفعال إجرامية أخرى. ومن بين هؤلاء شخصان متهمان أيضا بالتورط في هجوم تعرّض له اثنان من مواطني الولايات المتحدة الأمريكية في ٣ تشرين الثاني/نوفمبر في بريشتينا. ويتولى الادعاء في القضية اثنان من المدعين الدوليين من مكتب المدعين الخاصين في جمهورية كوسوفو التابع لبعثة الاتحاد الأوروبي.

وفي ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر، حكمت هيئة قضاة مؤلفة من ثلاثة قضاة دوليين في محكمة ميتروفيتسا الابتدائية بتبرئة كل من صبري مولي ومحرم وبسيم موزاكي من تهمة الشروع في القتل مع ظروف مشدّدة.

وفي ٤ كانون الأول/ديسمبر، حكمت هيئة قضاة في محكمة بريزرين الابتدائية على نازير كريزيو بالسجن لمدة ١١ عاما لارتكابه جريمة القتل والشروع في القتل. وتولّى التحقيق في القضية مدع عام دولي وآخر محلي من مكتب الادعاء الابتدائي، بالتعاون مع شرطة كوسوفو.

وفي ١٢ كانون الأول/ديسمبر، أحال مدع عام دولي من مكتب الادعاء الابتدائي لائحة اتهام إلى محكمة بريشتينا الابتدائية في حق ١١ من أعضاء وحدة العمليات الخاصة في شرطة كوسوفو (المعروفة سابقا باسم "ROSU"). ووُجّهت إليهم تهمة إساءة المعاملة أثناء ممارسة عمل أو تكليف عام، وذلك استنادا إلى ادعاء يتعلق بممارستهم العنف ضد ١٠ محتجزين من صرب كوسوفو في ٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣.

وفي ١٠ كانون الثاني/يناير، ألقت شرطة بعثة الاتحاد الأوروبي القبض على ليريم يعقوبي، العضو السابق في جيش كوسوفو لتحرير بريشيفا وميديغيا وبويانوفاك، بعد دقائق من الإفراج عنه من سجن دوبرافا حيث قضى مدة عقوبته على ارتكاب جريمة الاختطاف. وكان إلقاء القبض عليه للاشتباه في شروعه في ارتكاب جريمة قتل ضباط شرطة مقترنة بظروف مشدّدة، وجرائم أخرى ذات صلة، منها جريمتا الاعتداء على موظفين رسميين أثناء تأدية مهامهم الرسمية وإحداث أذى بدني بالغ. وقد ادّعى أن الجرائم ارتكبت في جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقا قرب نهاية عام ٢٠٠٤. وهو الآن قيد الاحتجاز على ذمة التحقيق.

فرقة العمل الخاصة المعنية بالتحقيقات

تواصلت بخطط حثيثة خلال الفترة المشمولة بالتقرير أعمال التحقيقات الجنائية التي تضطلع بها فرقة العمل الخاصة المعنية بالتحقيقات فيما يتصل بادعاءات وقوع أعمال

اختطاف واحتجاز وسوء معاملة وقتل، إلى جانب أعمال حصد الأعضاء البشرية والاتجار بها^(١).

ويجري في الوقت الحالي التواصل مع الأطراف المتضررة والمجموعات والأفراد القائمين على الدفاع عن حقوق الضحايا لجمع المعلومات ذات الصلة بالتحقيق. وقد أُحرز تقدم كبير في الأنشطة المتعلقة بالتحقيقات والأنشطة التنفيذية، وما زال هناك تعاون قوي مع السلطات القضائية ووكالات إنفاذ القانون في المنطقة وخارجها.

وواصل المدعي العام الرئيسي، كلينت وليامسون، العمل مع الحكومات المعنية من أعضاء الاتحاد الأوروبي لضمان قدرة فرقة العمل على إنجاز تحقيقاتها بشكل مستقل ومحيد ومهني. وخلال شهر تشرين الثاني/نوفمبر، توجه السيد وليامسون ونفر من طاقم مكتبه إلى ألمانيا، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، وهولندا، والولايات المتحدة الأمريكية لإجراء مناقشات مع مختلف الوكالات الحكومية بشأن طائفة من المسائل المتعلقة بعمل الفرقة. وطوال الفترة المشمولة بالتقرير، استمر التفاعل أيضا مع مسؤولين من أرفع المستويات في الاتحاد الأوروبي لضمان استمرار دعم فرقة العمل.

وفي إطار الاستعداد لانتهاؤ التحقيقات، تواصل الفرقة عملها مع الهيئات المختصة في الاتحاد الأوروبي لإنشاء آلية مجدية لمقاضاة المتهمين في حال أسفرت التحقيقات عن توجيه تهم.

حقوق الملكية

في مجال العدالة المدنية، استمر العمل الذي يقوم به الأعضاء التابعون لبعثة الاتحاد الأوروبي في لجنة المطالبات المتعلقة بالملوكات في كوسوفو. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، جرى الفصل في ٢٣٧ قضية (معظمها قضايا تنازع على ملكية بين أبناء طوائف عرقية مختلفة). ومن العدد الإجمالي البالغ ٦٩٦ ٤٢ للمطالبات المقدمة إلى وكالة كوسوفو للممتلكات، لم يتبق سوى ٤٥٩ ٢ مطالبة في انتظار البت فيها.

وفي الفترة من ١٦ تشرين الأول/أكتوبر إلى ١٥ كانون الثاني/يناير، تلقت دائرة الطعون الخاصة بوكالة كوسوفو للممتلكات في المحكمة العليا ٨٠ طعنا جديدا، وفصلت في ٣٤ طعنا.

(١) يرد بيان الادعاءات محل النظر في التقرير الصادر في كانون الثاني/يناير ٢٠١١ من إعداد ديك مارتي، المقرر الخاص لمجلس أوروبا، بعنوان 'المعاملة غير الإنسانية للأشخاص والاتجار غير المشروع بالأعضاء البشرية في كوسوفو'.

وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أصدرت الدائرة الخاصة للمحكمة العليا (الدائرة الخاصة) ١٧٩ حكماً في قضايا الدرجة الابتدائية. وأغلقت الدائرة الخاصة أيضاً ملفات ٢٣٨ قضية من قضايا قوائم العمال، وفصلت في ٦٥ من قضايا الطعون الخاصة بوكالة كوسوفو للممتلكات.

التشريع والمسائل القانونية الأخرى

في ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر، أقرّ برلمان كوسوفو، في القراءة الأولى، قانونين هامين يتعلقان بجدول أعمال كوسوفو لمكافحة الفساد، ألا وهما: مشروع القانون المعدّل والمكمل لقانون منع تضارب المصالح لدى تأدية المهام العامة، ومشروع القانون المعدّل والمكمل لقانون إشهار ممتلكات كبار الموظفين الحكوميين والهدايا التي يتلقاها جميع الموظفين الرسميين ومصادر الممتلكات والهدايا والسيطرة عليها.

وفي ٥ كانون الأول/ديسمبر، أقرّ برلمان كوسوفو، في القراءة الأولى، مشروع القانون المعدّل والمكمل لقانون المشتريات العامة. والهدف من مشروع القانون هذا هو دعم الشركات المحلية لدى تقدّمها للمناقصات.

وفي ٢٦ كانون الأول/ديسمبر، أقرّ البرلمان قانون الميزانية لعام ٢٠١٤.

وفيما يتعلق بإجراءات المساعدة القانونية المتبادلة، يواصل كلا الطرفين (بلغراد وبريشتين) إرسال الطلبات عن طريق بعثة الاتحاد الأوروبي. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أرسل ١٣٧ طلباً من كوسوفو إلى صربيا. وأرسلت صربيا ١٩ طلباً إلى كوسوفو. وردّت كوسوفو على ستة من الطلبات المقدمة من صربيا، بينما لم تردّ صربيا بعد على أي من طلبات كوسوفو.

المسائل الرئيسية الأخرى

في ١٤ تشرين الأول/أكتوبر، قامت بعثة الاتحاد الأوروبي بانتشال رفات أربعة أشخاص على الأقل ممن يُعتقد أنهم قتلوا خلال النزاع في كوسوفو بالقرب من قرية راستافيتشي/راستوفيتش في ديكان/ديتشاني.

وفي ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر، بدأ قسم الطب الشرعي ببعثة الاتحاد الأوروبي أعمال فحص لموقع عند بحيرة ليفوك في منطقة غييلان/غنييلان. وتم تعليق أعمال الفحص على إثر العثور على قنبلة يدوية في قاع البحيرة.

واستؤنفت أعمال فحص موقع في منطقة سكندراي/سريبيتسا في ٥ كانون الأول/ديسمبر بعد إزالة عبوات الذخيرة غير المنفجرة التي تم العثور عليها في الموقع.

وفي ١١ كانون الأول/ديسمبر، بدأ خبراء محليون وآخرون تابعون لبعثة الاتحاد الأوروبي من قسم الطب الشرعي أعمال فحص موقع في راشكا بصربيا يُظنّ أنه مقبرة جماعية. وتأخرت أعمال الحفر ليوم واحد بسبب امتناع بعض أعضاء الجانب الصربي عن تقديم المساعدات المتفق عليها. وفي ١٣ كانون الأول/ديسمبر، عثرت السلطات الصربية وبعثة الاتحاد الأوروبي وخبراء محليين من قسم الطب الشرعي المحلي على رفات بشرية خلال عملية فحص الموقع الموجود بمحجر رودنيتسا ببلدية راشكا، بصربيا. ووفقا للقانون الصربي، تم تعليق العمل ولكنه سيُستأنف بمجرد أن تسمح الأحوال الجوية.

المنطقة الشمالية

أسدت بعثة الاتحاد الأوروبي المشورة لشرطة كوسوفو في مجال التخطيط الأمني للانتخابات، مع التركيز على المنطقة الشمالية. وشملت هذه الأنشطة التنسيق مع الجهات الفاعلة الخارجية من قبيل القوة الأمنية الدولية في كوسوفو (قوة كوسوفو) ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، إلى جانب تقديم خدمات الرصد والتوجيه وإسداء المشورة لشرطة كوسوفو فيما يتصل بالانتخابات على كل من المستوى المركزي ومستوى المقار الإقليمية. وترقّباً للفترة الحساسة التي تسبق الانتخابات، نظمت بعثة الاتحاد الأوروبي عدة عمليات تخطيط مشتركة بينها وبين شرطة كوسوفو وقوة كوسوفو بغرض تكثيف التواصل والتنسيق فيما بين جميع الجهات الأمنية الفاعلة في شمال كوسوفو.

وعلى إثر حدوث عدد من الحوادث الأمنية المتصلة بالانتخابات، فتحت بعثة الاتحاد الأوروبي ثلاثة تحقيقات جديدة، وكثفت دورياتها، وباتت تجري التقييمات الأمنية بشكل أسبوعي. وبعد بدء تكثيف الدوريات بفترة وجيزة توقفت التفجيرات في ميتروفيتسا.

وما زال التحقيق في مقتل موظف بعثة الاتحاد الأوروبي أودريوس شينايفيتشيوس بالطلقات النارية يمثل أحد الأولويات الأولى لمكتب المدعين الخاصين في جمهورية كوسوفو التابع لبعثة الاتحاد الأوروبي، مدعوماً بفرقة عمل ميتروفيتسا، وهو التحقيق الذي يتولاه فريق مختلط من محققي بعثة الاتحاد الأوروبي وشرطة كوسوفو، تحت إشراف المدعين العامين الدوليين. ولا يزال الفريق يتلقى دعماً جيداً من كل من بريشتينا وبلغراد. ويعمل محققو فرقة عمل كوسوفو والقطاع الشمالي لشرطة كوسوفو في قضيتين منفصلتين تتعلقان بالاعتداء على كرستيمير بانتيتش وعلى أسرة أوليفر إيفانوفيتش قبل إجراء الانتخابات في ٣ تشرين الثاني/نوفمبر.

تنفيذ الحوار

بالنسبة إلى اتفاق ١٩ نيسان/أبريل، بدأ في ١٤ كانون الأول/ديسمبر تحصيل الرسوم الجمركية في نقطتي العبور الموجودتين في رودنيتسا/يانيه وبرنيك. وقدمت بعثة الاتحاد الأوروبي الدعم والمشورة لهيئة جمارك كوسوفو من خلال انضمام عناصرها إلى موظفي الهيئة في غرفة التحكم التي أنشئت في المركز الوطني لإدارة الحدود، وفي رودنيتسا/يانيه (البوابة ١ سابقا) فيما يتعلق بتيسير الموافقة على مرور عدد من الشاحنات المتجهة إلى شمال كوسوفو. وتواصل بعثة الاتحاد الأوروبي إسداء المشورة التقنية وتقديم الدعم إلى العمليات الجارية.

وفي سياق تنفيذ اتفاق الإدارة المتكاملة لنقاط العبور، قام فريق التنفيذ في ٦ تشرين الثاني/نوفمبر بمناقشة مسائل مواقع نقاط العبور الدائمة، ومسؤوليات كلا الطرفين فيما يتعلق بتشغيل وتعهد نقاط العبور المؤقتة، وتنفيذ وصلة 'سيد' (SEED). وعقب الاجتماع الثاني للفريق العامل المعني بتنفيذ الاتفاق، الذي عُقد في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر، قُدِّم للطرفين مقترح لمواقع نقاط العبور الدائمة. وفي ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر، بدأ تبادل المعلومات بين إدارتي جمارك البلدين عن طريق وصلة 'سيد'. وتعد هذه خطوة هامة إلى الأمام في سياق الاتفاق. وقد اجتمع الفريق العامل مرة أخرى في بروكسل في ٥ كانون الأول/ديسمبر.

ويعدّ إدماج أعضاء وزارة الداخلية الصربية السابقين في شرطة كوسوفو إنجازا رئيسيا آخر. وقد تلقى حوالي ٨٠ ضابطا التدريب التوجيهي الأساسي من شرطة بعثة الاتحاد الأوروبي خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أجرت بعثة الاتحاد الأوروبي عمليات تفتيش لجميع مباني وزارة الداخلية الصربية سابقا الموجودة في شمال كوسوفو وتأكدت من أن جميع المراكز ما زالت مغلقة. وفي ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر، قامت بعثة الاتحاد الأوروبي بزيارة محكمة ميتروفيتسا الابتدائية التي كانت صربيا تديرها في السابق، وقامت بزيارة المحكمة العليا التي تديرها صربيا في زفيتشان. وأعيد تأكيد استمرار نظر القضايا الجنائية الجديدة بعد ١٥ تموز/يوليه.

وأحرز تقدّم جيد في تنفيذ الاتفاق المتعلق بدفاتر السجلات المدنية الذي تم التوصل إليه في إطار الحوار بين بلغراد وبريشينا. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، صدّقت بعثة الاتحاد الأوروبي على ٢ ٤١٨ دفتر سجل مدني على مدى ثلاث دورات تصديق. وتم التصديق على ما مجموعه ١٠ ٩١٣ دفترا (من أصل ما يقدر بمجموعه بـ ١٢ ٠٣٦ دفترا)، وتم تسليم ١٠ ٥٣٠ دفترا إلى سلطات كوسوفو.

صدر بموافقة بيرند بوركهارت

رئيس البعثة

المرفق الثاني

تشكيل وقوام عنصر الشرطة في بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة
في كوسوفو

(في ١٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤)

البلد	العدد
الاتحاد الروسي	١
ألمانيا	١
أوكرانيا	١
باكستان	١
تركيا	١
هنغاريا	١
المجموع	٦

تشكيل وقوام عنصر الاتصال العسكري في بعثة الأمم المتحدة للإدارة
المؤقتة في كوسوفو

(في ١٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤)

البلد	العدد
أوكرانيا	٢
بولندا	١
تركيا	١
الجمهورية التشيكية	١
جمهورية مولدوفا	١
رومانيا	١
النرويج	١
المجموع	٨

